

## الوسيط في المذهب

الرابع لو فرض الأجنبي متبرعا ففي صحته وجهان .  
أحدهما يجوز وعليه المفروض كما له التبوع بأداء الصداق عنه دون إذنه .  
والثاني لا يجوز لأن هذا إظهار لمراد الطلب الذي يقتضيه العقد فلا يليق إلا بالعاقدين